مؤشرات دولية ومحلّية تؤكد استمرار هشاشة الأمن الغذائي في عدد من المحافظات السورية

مشهد يعكس تأثير الفيضانات أو تضرر الأراضي الزراعية في الأراضي الزراعية في محافظة حماة

أظهر تقرير حديث صادر عن شبكة الإنذار المبكر بالمجاعة (FEWS NET) استمرار التحديات المرتبطة بالأمن الغذائي في سورية خلال عام ٢٠٢٦، ولا سيما في المحافظات الشمالية والشرقية، نتيجة تداخل مجموعة من الصدمات المناخية والاقتصادية والأمنية التي أثّرت بشكل مباشر على قدرة الأسر على الوصول إلى الغذاء، بما يتقاطع مع نتائج مسح الأمن الغذائي الأسري لعام ٢٠٢٥.

وبحسب التقرير الصادر في آذار ٢٠٢٦، لا تزال مناطق شمال شرق سورية تسجل مستويات" أزمة "في الأمن الغذائي(المرحلة الثالثة وفق التصنيف الدوليIPC)، خاصةً في محافظات الرقة ودير الزور والحسكة، نتيجة الفيضانات الأخيرة التي أدت إلى نزوح نحو 6 آلاف شخص، وتضرر آلاف المنازل، وإغراق مساحات زراعية واسعة، ما أعاق انطلاق الموسم الزراعي وأضعف مصادر الدخل الريفية.

كما أشار التقرير إلى استمرار الضغوط على الأمن الغذائي في مناطق شمال غرب سورية، لا سيما في مناطق تجمع النازحين، نتيجة انخفاض الدخل وتكرار خسائر المحاصيل بسبب الفيضانات، إلى جانب توقف الأنشطة الاقتصادية وارتفاع الاعتماد على الأسواق في ظل ارتفاع الأسعار وتراجع المساعدات الإنسانية.

أما في المحافظات الجنوبية، فقد أظهرت المؤشرات مستويات أقل حدة نسبياً ضمن مستوى" الضغط "(المرحلة الثانية وفق IPC)، مع استمرار تأثر الأسر بارتفاع تكاليف الوقود والطاقة والنقل والخدمات الأساسية.

فيما يلي خريطة توضح تصنيفات انعدام الأمن الغذائي (وفق تصنيف ال IPC حسب التقرير) يتضح فيها الوضع على مستوى المحافظات السورية:

الشكل (١): خريطة تظهر تصنيفات الأمن الغذائي وفق تصنيف ال IPC حسب المصدر:

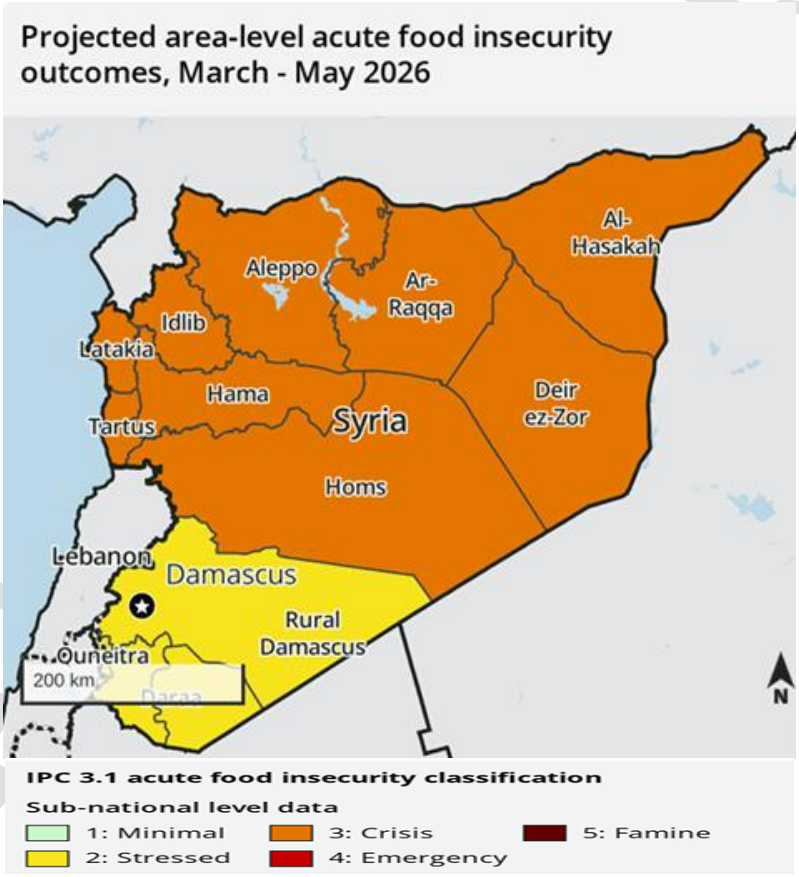

مقارنة بين ما ورد في التقرير مع نتائج مسح الأمن الغذائي الأسري لعام ٢٠٢٥:

بمقارنة نتائج التقرير الدولي مع بيانات مسح الأمن الغذائي الأسري لعام ٢٠٢٥، تظهر درجة عالية من التوافق في تحديد المحافظات الأكثر هشاشة غذائياً، حيث سجلت محافظتا الرقة ودير الزور أعلى مستويات الانعدام الغذائي.

كما أظهرت نتائج المسح الوطني ارتفاع نسب انعدام الأمن الغذائي في بعض المحافظات الأخرى، بما فيها السويداء وحلب، مما يدل على جيوب هشاشة شديدة داخل المحافظة رغم عدم انتقالها ككل إلى المرحلة الثالثة ضمن تصنيفات ipc. ما يشير إلى وجود تفاوتات داخلية بين المحافظات تستدعي استمرار الرصد والتحليل الميداني.

وتعكس هذه النتائج أهمية التكامل بين المؤشرات الدولية والبيانات الوطنية في فهم واقع الأمن الغذائي وتحديد أولويات التدخل، بما يسهم في توجيه البرامج والسياسات نحو الفئات والمناطق الأكثر احتياجاً.

الشكل (٢) خريطة توضح نسب انعدام الأمن الغذائي على مستوى المحافظات السورية حسب نتائج مسح الأمن الغذائي الأسري لعام ٢٠٢٥:

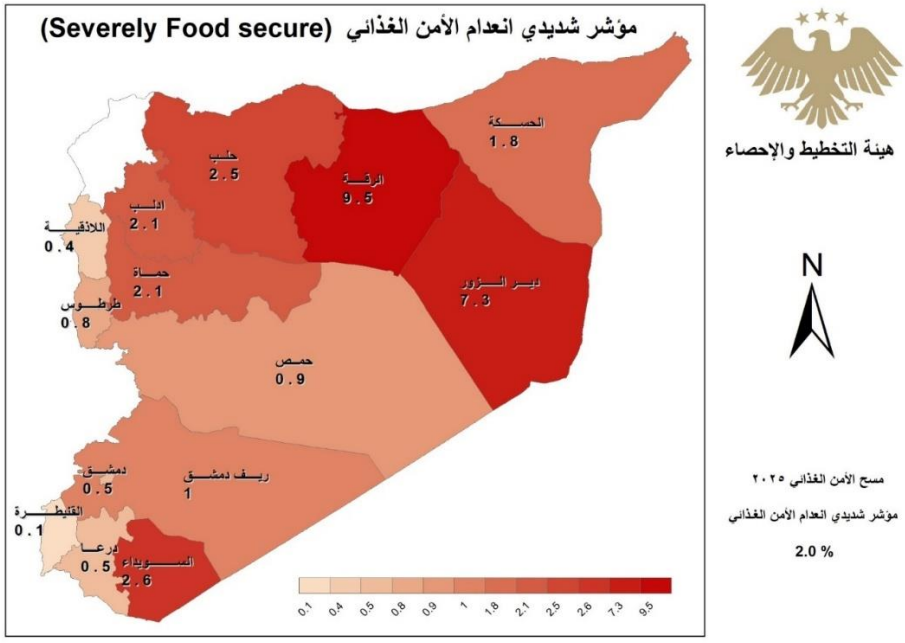

الخلاصة:

يعكس التقرير استمرار هشاشة الأمن الغذائي في سورية نتيجة تراكم الأزمات، ما يستدعي استجابة حكومية وشراكات دولية أكثر فاعلية واستباقية، تركز على تعزيز صمود الأسر وتحسين قدرتها على الاستجابة للتحديات الاقتصادية والمناخية المستقبلية التي تؤثر على الأمن الغذائي في سورية.

مقترحات لصنّاع القرار في مجال الأمن الغذائي:

- تعزيز الاستجابة الطارئة: توسيع برامج الدعم الغذائي والنقدي للأسر الأكثر هشاشة.
- تحسين الاستهداف: استخدام بيانات محدثة لضمان وصول الدعم لمستحقيه.
- دعم الإنتاج الزراعي: توفير مدخلات إنتاج مدعومة وإعادة تأهيل الأراضي المتضررة.
- إدارة المخاطر المناخية: تطوير بنية تحتية وأنظمة إنذار مبكر للفيضانات.
- استقرار الأسواق: تخفيف تكاليف النقل والطاقة وتعزيز سلاسل الإمداد.

هيئة التخطيط والإحصاء